



صوت الانتفاضة

العدد ٣٤٣ الجمعة ٢٠٢١/٥/٧

«تضع البشرية بالضرورة فقط تلك المعضلات امامها التي يمكن ان تحلها، لأن المعضلة نفسها تظهر حينما تكون الشروط المادية لحلها قد توفرت او تكون في عملية التكون»
ماركس

النصر لإضرابات واحتجاجات عمال الأجور والعقود والمحاضرين، والإدانة الشديدة للقمع الحكومي الدموي لهم

هذه المرة ليست في الساحات، بل وإنما في الأحياء والمناطق حيث يرفع المتظاهرون شعار رحيل النظام السياسي. بات النضال السياسي والاجتماعي والاقتصادي للعمال والكاكحين والمعتلين والمعطلات عن العمل خلال أكثر من عقد من الزمن في العراق يتطور بخطى حثيثة الى الأمام ويتقدم في منحى تصاعدي. ما يحدث اليوم هو امتداد لهذه المساعي والنضالات. تبقى المهمة الأكثر إلحاحاً وضرورة أمام العمال والكاكحين والمعطلات والمعتلين عن العمل في الوقت الحاضر، بناء التنظيم المستقل الجماهيري للعمال وتوحيد صفوف نضالاتهم الراهنة في إطاره وبشكل موحد على صعيد البلاد. يكون من الصعب إنجاح نضال العمال الجماهيري الحالي بدون توحيد صفوف نضالهم وتأسيس تنظيمات ونقابات وشبكات عمالية جماهيرية مستقلة على صعيد البلاد تضمن الاستقلال الطبقي والسياسي للعمال. إن أي نجاح تكسبه حركة الإضرابات والاحتجاجات العمالية الراهنة في تحقيق مطالبها وفرضها على السلطات، يشكل خطوة الى الأمام في معركة العمال الطبقيّة وتقوية لإرادتهم السياسية المستقلة، وسيكون هذا المكسب ليس فقط للعمال في تحسين مستواهم المعيشي، وإنما يشكل عنصر تشديد وتفاقم أزمة النظام السياسي القائم، وبالتالي ضربة لهذا النظام بأكمله وضربة لفساده وسياسة صرف الأموال العامة على مشاريعه السياسية والعسكرية القمعية.

على المتظاهرين حيث جرحت أعداداً منهم. منذ سنوات عدة، وعمال العقود والأجراء والماء والصحة وغيرها من المؤسسات الحكومية يعتصمون ويتظاهرون بشكل شبه مستمر لتحقيق مطالبهم المتمثلة بالثبوت على الملاك الدائم وتحويل عمال الأجور الى عمال بالعقود. هذا، ومنذ أكثر من سنة ونصف، تستمر احتجاجات واعتصامات المهندسين المعطلين عن العمل وتظاهرات الخريجين وحملة الشهادات العليا والمحاضرين العاملين بالمجان وموظفو وعمال العقود في بغداد وبقية المحافظات. أما في إقليم كردستان، فإن تظاهرات واحتجاجات العمال والموظفين والمعلمين تنطلق بين حين وآخر، ومنذ سنوات عدة، بوجه عدم دفع الرواتب من قبل حكومة الإقليم. كما وتحولت تظاهراتهم الأخيرة خلال شهر كانون الأول ٢٠٢٠ في محافظة السليمانية الى انتفاضة، وعلى إثرها قُتل عدد من المتظاهرين بسلاح القوى الأمنية التابعة لسلطات الإقليم. تجري الاحتجاجات والإضرابات العمالية الحالية وسط تصاعد التظاهرات الليلية الجماهيرية في كثير من مناطق وأحياء بغداد وفي محافظات الوسط والجنوب ضد سوء الخدمات وتبعات ماسي كورونا والبطالة والفقر والحياة المعيشية المزرية المفروضة على غالبية المواطنين. تشكل هذه الاحتجاجات المناطقية تطورا نوعيا في الصراع السياسي الجماهيري ضد السلطات وامتدادا لانتفاضة أكتوبر،

انطلقت ومنذ عشرة أيام موجة جديدة من الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات لعمال الأجور والعقود المطالبين برفع الأجور والتخصيص المالي لقرار ٣١٥ الحكومي وتطبيقه، بدأها عمال تنظيف بلدية قضاء الشامية في محافظة الديوانية وسط العراق. امتد هذا النضال العمالي بسرعة ليشمل دائرة الماء في هذه المدينة وفي غالبية الأضية والنواحي ومركز المحافظة. بالتزامن مع هذه الموجة، شهدت مدن النجف والحلة والكوت والناصرية والبصرة احتجاجات عمال الأجور والعقود في الدوائر الخدمية؛ البلدية، الماء، الكهرباء والصحة، مطالبين بتطبيق نفس هذا القرار وضد استقطاعات رواتب العمال والموظفين. استخدم العمال في هذه الموجة الجديدة من النضال وسيلتهم النضالية الأكثر تأثيراً وهو الأضراب عن العمل الأمر الذي اظهر بشكل واضح أهمية وتأثير هذه الشريحة من العمال على مجمل الواقع الخدمي اليومي. واجه العمال المضربون، ولا يزال، خلال هذا العمل النضالي مهام وتحديات عديدة كإدارة الإضراب والحفاظ على وحدة العمال وضرورة كسب الراي العام ومساندة سكان المدن لدعم قضيتهم ومطالبهم. يوم الخميس المصادف ٢-٥-٢٠٢١، وفي بغداد العاصمة، تظاهر عمال وموظفو العقود وعمال الأجور اليوميين والمحاضرين العاملين بالمجان ومن مختلف المؤسسات الحكومية ومن جميع المحافظات، أمام مبنى وزارة المالية، مطالبين بتطبيق القرار المرقم ٣١٥. أقدمت القوات الأمنية الحكومية على إثرها بإطلاق الرصاص الحي

مع الطبقة العاملة في العراق في نضالها، وإدانة الحكومة المركزية وحكومة إقليم كردستان لقيامهم بقمع المتظاهرين وعدم استجابتهم للمطالب العادلة للعمال والموظفين والمحاضرين العاملين بالمجان.

منظمة البديل الشيوعي في

العراق

4-5-2021

مع عمال العقود والأجراء اليوميين والمحاضرين العاملين بالمجان لتحقيق أهدافهم ومطالبهم. وتدعوا جميع التحررين والمدافعين عن الحرية ورفاهية الجماهير في العراق الى التضامن مع العمال المضربين والمحتجين لتحقيق مطالبهم.

كما، وتناشد النقابات والاتحادات العمالية في العالم والأحزاب والتنظيمات اليسارية وجميع المدافعين عن حقوق العمال للتضامن

تدين منظمة البديل الشيوعي في العراق بشدة جريمة قتل متظاهر في الناصرية وجرح أعداد من المحاضرين في بغداد والتي ارتكبتها القوات الأمنية الحكومية، وتدين قمع هذه القوات للاحتجاجات باي شكل كان، وتحمل الحكومة مسؤولية إلقاء القبض على مرتكبي هذه الجريمة ومن يقف وراءها.

كما وتتضامن منظمة البديل الشيوعي وتناضل جنباً الى جنب

المؤسسات الدينية وبيع الأوهام للجماهير

جلال الصباغ

والفضائيات والصحف التي تدافع عن المؤسسات الدينية سوى أبواق تحاول ان تصور ان هذه الجهات بعيدة عن السياسية، وليس لها هم سوى التبرع بعلاج المرضى ورعاية الأيتام!

تبنى العتبة العباسية بيتاً لعائلة احمد المهنا، وهي تعلم جيداً أن من قتله هو ورفاقه المنتفضين هم المليشيات الذين تأسسوا بفتوى دينية من عندهم، يبنون بيتاً هنا وهناك بينما يساهمون في عيش الملايين بالعشوائيات، ومدن الصفيح. يمتلكون المستشفيات الخاصة وفي ذات الوقت يمنعون افتتاح او إنشاء اي مستشفى حكومي. يفتتحون الجامعات والمدارس الخاصة بهم، بينما ملايين الطلبة بلا تعليم حقيقي بفضل دعمهم ورعايتهم للصوص. يتصدقون بوجبة طعام هنا او هناك بينما املاكهم في لندن وطهران والإمارات تقدر بالمليارات!!

ان الخلاص من النظام لا يتحقق دون الخلاص من هيمنة المؤسسات الدينية على ثروات الجماهير، وهذا الأمر غير قابل للتحقق دون رفع القدسية عن هذه الجهات والعمل على محاسبتها وازاحتها عن أي قرار يتعلق بحياة ومستقبل الجماهير.

المبرر والداعم والمؤسس للمليشيات والاحزاب التي مارست أشنع أنواع القتل والتجهير والافقار بحق الناس. ان الثورة على النظام لا يمكنها تحقيق أهدافها دون الثورة على هذه المؤسسات التي تبيع الوهم والخرافة للجماهير، وتمارس الزيف والكذب والدجل بشكل متواصل، فمن دونها لا يمكن لأحزاب وقوى الاسلام السياسي ان تستمر بهذه الطريقة، والمعوليين على هذه الجهات الرجعية في الوقوف بصف المطالبين بالتغيير، اما منتفعين من بقاء النظام او مخدوعين وواقعين تحت تأثير الدعاية التي يمارسها رجال الدين.

رغم كل ما تدعيه المؤسسات الدينية والخيرية من وقوفها بالضد من السلطة ونهبها وقمعها، إلا أن هذا الادعاء بات مكشوفاً للغالبية من المجتمع، باعتبار المؤسسة الدينية والطائفية في خدمة النظام الديني والطائفي بشكل دائم، بل إن وجودها من وجوده.

لا يمكن عزل الفئة السياسية عن فئة رجال الدين ومؤسساتهم، فجميع هؤلاء يعملون بتناغم ومتى ما اهتز النظام كما حصل ويحصل منذ انطلاق انتفاضة أكتوبر، متى ما كشرت المرجعيات والحوزات والأوقاف عن أنيابها وبيان وجهها الحقيقي. وما كل الجيوش الإلكترونية والمواقع والكتاب

تناقلت وسائل التواصل الاجتماعي خبراً مفاده أن العتبة العباسية أنجزت بناء ٨٠ بالمئة من منزل الشاب أحمد المهنا الذي قتل مع حوالي ثلاثين آخرين في منطقة السنك، في واحدة من المجازر الوحشية التي ارتكبتها المليشيات بالتواطؤ مع قوى الأمن المسؤولة عن حماية المتظاهرين في ساحتي التحرير والخلاني.

هكذا بكل بساطة تحاول العتبة العباسية واشباهها من المؤسسات الدينية (الوقفين السني والشيوعي، العتبات العلوية والعباسية والكاظمية، المؤسسات الخيرة التابعة للقوى والاحزاب الاسلامية) ان تصور نفسها المدافع عن الفقراء والمظلومين والأيتام والأرامل وغيرهم من الفئات المهمشة، عن طريق بعض الهبات والمدارس وغيرها، والتي لا تعني شيئاً امام حجم الأموال المنهوبة من قبل أقطاب النظام الذي تشكل فيه المؤسسة الدينية ركناً أساسياً.

ان النظام الطائفي الذي يحكم العراق اليوم، يستمد جزءاً كبيراً من بقاءه من خلال المؤسسات الدينية أمثال الأوقاف والعتبات والحوزات والجوامع، وكل الحروب الطائفية التي خاضها النظام واقطابه، صارت بغطاء من هذه الجهات عن طريق خطابها